

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن منع التعامل التجاري وقت صلاة الجمعة، مشفوعاً
بمذكرة الايضاحية برجااء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية

مقدم الاقتراح

د. محمد هادي الحويل

د. محمد هادي الحويل
عضو مجلس الأمة
م

– يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية .

– يوزع على الأعضاء .

علي محمد
٢٠٢١/١/١

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون في شأن منع التعامل التجاري وقت صلاة الجمعة

-بعد الاطلاع على الدستور،
-وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
-وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
-وعلى القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن بلدية الكويت المعدل بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

تغلق الأسواق والمجمعات التجارية والجمعيات التعاونية والمطاعم وقت صلاة الجمعة وتحدد اللائحة التنفيذية فترات الإغلاق.

المادة الثانية

يمنح موظفو بلدية الكويت صفة الضبطية القضائية لتطبيق أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة

يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية قيمتها ٢٥٠ دينار، وغلق المحل المخالف لمدة ثلاث أشهر من تاريخ نشر الحكم في جريدتين يوميتين محليتين على الأقل.

المادة الرابعة

يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

المادة الخامسة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

المذكرة الايضاحية
للاقتراح بقانون
في شأن منع التعامل التجاري وقت صلاة الجمعة

نظرا لما دعت إليه الآية الكريمة في سورة الجمعة من صريح النهي عن البيع والشراء وقت صلاة الجمعة لما فيهما من الاشتغال عن الصلاة بقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون). كما نص الدستور الكويتي في المادة ٢ على أن (دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع).

وامتثالا للنهي الصريح الوارد بالآية الكريمة والتزاما بتطبيق المادة الثانية من الدستور، وبالنظر للفتوى الصادرة من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بهذا الشأن، أعد الاقتراح بقانون المرفق لينص في مادته الأولى على أن: تغلق الأسواق والمجمعات التجارية والجمعيات التعاونية والمطاعم وقت صلاة الجمعة.

فيما قضت المادة الثالثة بمعاقبة من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية قيمتها ٢٥٠ دينار، وغلق المحل المخالف لمدة ثلاث أشهر من تاريخ نشر الحكم في جريدتين يوميتين محليتين على الأقل.

الفصل التشريعي السادس عشر دور الانعقاد الأول

٤١